مجلس النواب يستأنف جلساته غداً ويخصص ١٠ طائرات لنقل العراقيين من سوريا

٤٨٧٥ قطعة سلاح بـ٤٥٠ مليون دولار للبرلمانيين

قال مقرر مجلس النواب محمد الخالدي إن رئاسة البرلمان تسلّمت مقترح قانون شراء أسلحة حمايات مجلس النواب العراقي. وأبلغت مصادر في مجلس النواب مراسل المدى أن تكاليف شراء الأسلحة تبلغ 450 مليون دولار على أن تدفع من ميزانية مجلس النواب وتستقطع لاحقا من رواتب أعضاء المجلس لتصبح فيما بعد أسلحة شخصية للنواب.

□ بغداد / اياد التميمي

طائرة عراقية لنقل العائدين من سوريا (ارشيف)

وقال الخالدي أمس الأحد للمدى إن "مقترح قانون تجهيز كل عضو في مجلس النواب بـ١٥ قطعة سلاح أرسل إلى رئاسة مجلس النواب من قبل لجنة الأمن والدفاع"، مضيفا "نحن ننتظر موقف رئاسة مجلس النواب بخصوص الاتفاق مع شركة عالمية لشراء ١٥ قطعة سلاح لكل نائب تستقطع تكاليفها من رواتبهم".

يذكر إن عدد أعضاء مجلس النواب ٣٢٥ عضواً ما يعني ان البرلمان سيمنح أعضاءه ٤٨٧٥ قطعة سلاح.

الخالدي أضاف إن "المجلس يعمل على التعاقد مع شركة عالمية لتجهيز حماية كل نائب بخمسة مسدسات وعشر بنادق".

وتم تحديد ١٥ فردا لحماية كل نائب تدفع لكل واحد منهم راتبا شهريا قدره ٧٥٠ ألف دينار.

ويقول اعضاء مجلس النواب إنهم معرضون للاستهداف من قبل خلايا تنظيم القاعدة وبعض الجماعات المسلحة.

ومن المقرر أن يعقد مجلس النواب أولى جلساته خلال شهر رمضان يوم غد الثلاثاء يقرأ فيها عشرة قوانين، تغيب عنها القوانين المهمة، والمثيرة للجدل كقانون الاتصالات والمعومات والمحكمة الاتحادية والاحزاب وقانون الانتخابات الذي أدرج في الجلسة السابعة الملغاة بسبب الخلاف حول القانون الأخير.

من جانبها وافقت رئاسة البرلمان على إرسال ١٠ طائرات لإعادة العراقيين المقيمين في سوريا، بطلب من لجنة الهجرة والمهجرين، بحسب رئيس اللجنة.

وقال مصدر برلماني للمدى "إن جلسة مجلس النواب العراقي السابعة من الفصل التشريعي الأول للسنة التشريعية الثالثة ستشهد القراءة الأولى والثانية لعشرة مشاريع قوانين، أغلبها قوانين لا ترضي تطلعات الشارع العراقي".

وأضاف المصدر الذي رفض الكشف عن اسمه أن "جدول أعمال جلسة مجلس النواب، يتضمن القراءة الأولى لمقترح قانون تعديل قانون وزارة الصناعة والمعادن، ومشروع قانون تصديق مذكرة التفاهم الموقعة بين حكومة جمهورية العراق وحكومة جمهورية إيطاليا بشأن شروط ومواد المشروع المتعلق ببرنامج إعادة تأهيل خدمة الأنواء الجوية العراقية والقرض الميسر والمنحة".

وأشار إلى أن "الجدول يتضمن أيضا القراءة الأولى لمشروع قانون انضمام جمهورية العراق إلى اتفاقية تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها لسنة ١٩٩١، ومقترح قانون تعديل قانون تعويض المتضررين الذين فقدوا اجزاءاً من أجسادهم جراء ممارسات النظام البائد رقم ٥ لسنة ٢٠٠٩"، مشيراً إلى أن "الجلسة ستشهد أيضا القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الأول لقانون الآثار والتراث رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٢".

وأكد أن "الجلسة ستشهد القراءة الأولى لمشاريع قوانين مصرف النهرين الإسلامي، ورعاية المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة، والضمان الاجتماعي"، لافتا إلى أن "جدول أعمال الجلسة يتضمن أيضا القراءة الثانية لمشروعي قانوني تصديق اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين حكومة جمهورية العراق وحكومة جمهورية الصين الشعبية، وتصديق اتفاقية تنظيم أحكام التوقيع الإلكتروني في مجال المعاملات الإلكترونية في الدول العربية".

وقررت رئاسة مجلس النواب، في الـ١٦ من تموز ٢٠١٢، تأجيل جلسة البرلمان السابعة إلى بعد غد الثلاثاء، ٢٤ تموز الحالي، بسبب الخلافات بين الكتل السياسية على التصويت على مشاريع القوانين.

يذكر أن رئيس كتلة الفضيلة المنضوية ضمن التحالف الوطني عمار طعمه عزا، في الـ١٦ من تموز ٢٠١٢، تأجيل جلسة البرلمان السابعة إلى الخلاف حول عدد من القوانين "المهمة"، أبرزها قانون انتخابات مجالس المحافظات.

وكان من المقرر أن تشهد الجلسة التصويت على قرار بخصوص عدم قدرة حل مشكلة الكهرباء من وزارة الكهرباء والتصويت على مقترح قانون التعديل الثاني لقانون انتخاب مجالس المحافظات والأقضية والنواحي رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٨، والتصويت على مشروع قانون الاتصالات والمعلوماتية والتصويت على مشروع قوانين الأوقاف ديوان الوقف الشيعي وديوان الوقف السني وديوان أوقاف المسيحيين والصابئة المندائيين.

إلى ذلك، أعلنت لجنة المرحلين والمهجرين النيابية، أمس الأحد، عن تخصيص عشر طائرات لإجلاء العراقيين المقيمين في سوريا على نفقة المجلس.

وقالت رئيسة اللجنة لقاء وردي في تصريح للمدى"، إن "رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي خصص عشر طائرات على نفقة المجلس لنقل العراقيين من دمشق إلى العراق".

يشار إلى أن رئيس الرابطة الوطنية للاجئين والمهجرين العراقيين في سوريا مرتجى الكعبي نقل استغاثة العوائل العراقية المقيمة في سوريا بالحكومة العراقية والصليب الأحمر الدولي لإجلائهم من المناطق التي يقيمون فيها، والتي تحولت في الأيام الأخيرة إلى "ساحة قتال حقيقية بين الجيش الحكومي السوري والجيش السوري الحر المعارض"، كاشفا عن تعرض حافلة تقل عراقيين إلى صاروخ من قبل مقاتلين في منطقة حدودية.

وكانت وزارة النقل أعلنت في وقت سابق عن استقبال مطار بغداد الدولي أكثر من ١٢٠٠ عراقي في غضون الأسبوع الماضي.

يذكر أن لجنة المرحلين والمهجرين النيابية ذكرت، الأسبوع الماضي، أنها رفعت توصياتها إلى وزارة الهجرة لإعداد خطة طوارئ تحسبا لهجرة عكسية للعراقيين في حال توتر الأوضاع في سوريا، إلا أن الوزير ابلغ رئيس اللجنة بان رئاسة الوزراء رفضت هذا الطلب، مؤكدة أن التقارير الأخيرة تفيد بوجود عشرات الآلاف من العوائل العراقية العالقة في مناطق التوتر السورية.

عالم آخر

■ سرمد الطائي

خبر من السماوة وآخر من طهران

لفت نظري في صحف اليوم خبران، واحد من طهران وآخر من السماوة. فالعاصمة الايرانية التي تعد ذات بنية تحتية شبه متكاملة مقارنة بخرائب العراق وما شاكله من البلدان، تشكو "نقصا في الايمان" كما يقول محسن كاظميني رئيس قوات "محمد رسول الله" التابعة لحرس الثورة والمكلف بحماية طهران.

الرجل اثار زوبعة في بلاده حين قال في مؤتمر صحفي، ان طهران بحاجة الى ١٠ آلاف مسجد وجامع ونحو ٥٠ ألف رجل دين، لمواجهة "الحرب الناعمة" التي يشنها الغرب على ايران. وذلك لان طهران تعيش "نقصا هائلا" في ادوات مواجهة الحرب الغربية على ايمان الناس.

وعلى سبيل المثال ففي مجمع اكباتان السكني الراقي المكون من عشرات المباني الشاهقة، يعيش ١٧٠ الف شخص من الطبقة المرفهة اجتماعيا والتي تلقت تعليما جيدا، لكن لا يوجد اي مسجد او جامع داخل هذا الحي. ويقول الجنرال كاظميني ان سلطات بلاده قامت بوضع ١٠٠ خطة ونفذت ٥٠٠ عملية ميدانية، للتعامل مع "ضعف الايمان" المتفشي بين السكان، وكان بين تلك العمليات اغلاق لكوفيشوبات ومطاعم وعدد من دور النشر، ومصادرة عشرات الالاف من اجهزة الستلايت.

وهذه المشكلة تقع بموازاة ازمة اخرى اثارها جنرال آخر قال الاسبوع الماضي ان على تلفزيون الحكومة ان يتوقف عن عرض مشاهد تناول الدجاج في المسلسلات، لانها تغيض الفقراء الذين يواجهون ارتفاعا رهيبا في اسعار هذا الطير المسكين، حتى ان رجل دين بارزا في قم اعلن امس انه سيمتنع عن تناول الدجاج تضامنا مع الفقراء الايرانيين، وذلك في تطور بارز يشهده ملف "اسعار الدجاج" في الدولة النووية التي تظلم شعبها قبل ان تظلم المنطقة المشتعلة حولها.

اما في العراق فليس الخبر البارز اليوم متعلقا بهجمة الغرب علينا ومحاولته اضعاف ايماننا كما يحصل مع طهران، بل ان الغرب ساعدنا في توفير ظروف لبناء آلاف اماكن العبادة الجديدة وتعزيز نفوذ الحركات الدينية، تحت شعار ان الطريق للتصالح مع التشدد هو التعايش معه املا بتحوله الى حالة معتدلة.

وهذه الايام تخلو وسائل اعلامنا من اشارات لاحداث جادة عدا الارباك المعجون بالمأساة عند الحدود السورية التي لم يصلها صحفي عراقي حتى الان بسبب غموض موقف الحكومة وحيرتها ومنعها وسائل الاعلام من تغطية ما يجري بين الشام والانبار.

لكن بين الاخبار التي ترسم بدقة طريقة ادارة الدولة لدينا، تصريح قادم من محافظة المثنى التي اعلن مسؤول بارز فيها انها لا تمتلك حاليا سوى اشارة مرورية واحدة، لأن البلدية هناك قررت حفر كل الشوارع والطرق والتقاطعات، دفعة واحدة بهدف ترميمها وإصلاحها وأزالت المتاح من الاشارات. ولا ادري لماذا اعتادت الادارات في بلادنا ان تستيقظ صباح بعض الايام لتقرر اخضاع كل الطرق الرئيسية للتصميم، فترى فجأة ان كل الشوارع انقطعت، ولافتات المرور ازيلت، وانهمك العمال في الحفر والبناء، وحين "تنجلي الغبرة" لا نشاهد الا شارعا سيئا، او جسرا مهددا بالانهيار، او رصيفا يتآكل بعد شهر، دون ان يتذكر احد اعادة الاشارات المرورية الى مكانها. ولا يمكن في العراق ان نتحدث عن اشارات مرورية، وقد تهنا يوما في الطريق الى الحلة ووجدنا انفسنا في الديوانية بسبب غياب اي علامة مرورية تذكر على مدى ١٠٠ كم في الطريق الدولي.

مسؤول مدينة كبيرة مثل طهران لا يواجه مشكلة عميقة في بنيته التحتية، لكنه يعيش ريبة كبيرة من الغرب ويعتقد ان سلوك الشباب الحديث جزء من مخطط كافر لتدمير الامة، وان الحل يكمن في بناء ١٠ آلاف جامع و٥٠ ألف رجل دين اضافي في بلد لا يوفر الدجاج لسكانه. اما مسؤول مدينة صغيرة مثل السماوة فإنه لا يواجه حاليا خطر "التغريب" الذي يواجهه نظيره الطهراني، لكنه لا يمتلك الا اشارة مرورية واحدة، في طول المثنى وعرضها، ويتحدث بحيرة كبيرة عن بلدية تحفر كل الشوارع دفعة واحدة، ولا ادري حقا اي الرجلين اوفر حظا مع محنته، لكني ادري ان كليهما في محنة كبيرة!

الكردستاني: قانون النفط والغاز كفيل بحل المشاكل مع بغداد

□ بغداد/ المدى

اعتبر المتحدث باسم التحالف الكردستاني في مجلس النواب أن حكومة إقليم كردستان والشركات النفطية العاملة فيه لن تهتم بالشكوى التي يزمع عدد من نواب دولة القانون رفعها بسبب تصدير الإقليم للنفط، مشيرا إلى أن الحل الوحيد للخلافات النفطية يكمن في تشريع قانون الغاز والنفط وبالتوافق بين جميع الأطراف.

وقال مؤيد طيب أن "ملف النفط والغاز هو ملف عالق بين أربيل وبغداد ومحل خلاف بينهما"، مشيرا إلى أن "حل هذا الملف يكمن في تشريع قانون النفط والغاز بالتوافق بين جميع الأطراف وفق ما نص عليه اتفاق أربيل". وكان النائب عن ائتلاف دولة القانون، عبد السلام المالكي قد كشف، أمس السبت، وفق بيان صحفي منسوب له عن عزم عدد من أعضاء مجلس النواب العراقي رفع دعوى قضائية في المحكمة الاتحادية ضد حكومة إقليم كردستان بسبب تصدير النفط إلى تركيا بطريقة غير قانونية وبشكل يخالف الصلاحيات الدستورية الممنوحة.

وأشار الطيب إلى أن "تقديم شكوى أو تهديد الشركات الأجنبية التي تستثمر او تتعاقد مع حكومة إقليم كردستان ليس حلا للمشكلة وينبغي تشريع قانون النفط والغاز وبالتوافق".

وأضاف إن "الإقليم لم يرتكب أي خرق للدستور بتعاقده مع الشركات النفطية وان القانون يسمح له بتصدير النفط"، مشيرا إلى أن "الشكوى ليس لها أية قيمة قانونية، بقدر ما هي مسألة سياسية قد يستعملونها كورقة ضغط أو كابتزاز".

ولفت طيب إلى انه "لا يجوز أن يتم تشريع قانون النفط الغاز وفق رغبة حكومة بغداد ومستشار رئيس الوزراء لشؤون الطاقة، حسين الشهرستاني، اذ لا نقبل أن يتم الأمر على هذه الشاكلة".

وكان إقليم كردستان قد رفض مسودة لقانون النفط والغاز قبل أشهر أقرتها الحكومة العراقية وأرسلتها لمجلس النواب وتقول أربيل إن المسودة تركز السلطات بيد الحكومة الاتحادية بهذا الشأن على حساب الإقليم والمحافظات.

ويدور الخلاف بين أربيل وبغداد على ٤١ عقدا نفطياً وقعتها حكومة الإقليم منذ عام ٢٠٠٧ ولغاية الآن وتصفها بغداد بغياب الشفافية في التوقيع. وأعلنت حكومة كردستان في مطلع شهر تموز الحالي أن الإقليم بدأ بتصدير كميات من النفط الخام إلى تركيا مقابل الحصول على المشتقات النفطية التي قطعت الحكومة الاتحادية جزءا كبيرا من حصة كردستان منها في الأشهر الأخيرة، مشيرة إلى وجود استعدادات تجري حاليا لضخ كميات أخرى إلى إيران في حال استدعت الضرورة لسد الحاجات المحلية من المشتقات النفطية.

نيويورك تايمز: المالكي كذب بشأن رسالة أوباما ونتحداه أن ينشرها كاملة

هل هي أزمة سياسية أم غير سياسية؟

□ ترجمة المدى

ذكرت صحيفة أميركية، أن صحيفة المدى العراقية قالت إن زعيم القائمة العراقية إياد علاوي قد صرح بعدم وجود أزمة سياسية في العراق وإنما هي أزمة كهرباء ونقص في فرص العمل، وإن علاوي التقى يوم الجمعة بزعيم التحالف الوطني إبراهيم الجعفري. من جانبها ذكرت العديد من القنوات التلفزيونية بان الجعفري استخدم عبارة "أزمة سياسية".

المالكي

اوباما

علاوي

كافة الأخبار العراقية ذكرت بان الطرفين اتفقا على اهمية استمرار الحوار واستعادة الثقة من اجل حل "الأزمة". أما قناة السومرية فقد التقت بعلاوي الذي ذكر بان الإصلاحات لا تحتاج الى لجنة خاصة وإنما إلى زيادة الكتل السياسية لجهودها من اجل مواجهة المسائل المهمة.

مع الاختلاف في كون القضية أزمة أم لا، فقد تم تكثيف الإجراءات الأمنية في شهر رمضان بسبب فقدان الأمن في البلاد، وذكرت المدى أن الحماية حول المساجد والأضرحة الدينية قد تكثفت، وفي الوقت نفسه، ذكرت الرافدين ان حماية نائب الرئيس خضير الخزاعي تعرض الى إطلاق نار بكواتم صوت اودت بحياته في بغداد اليوم من قبل مسلحين مجهولين. بالاضافة الى ذلك، ذكرت وكالة انباء ترينـد أن تفجيرا في الموصل أودى بحياة اثنين من الجنود العراقيين و أربعة من المدنيين، وقامت قناة الجزيرة بتغطية تفجير أنبوب نفطي من كركوك إلى ميناء سيهان في تركيا مما تسبب في اندلاع حريق تم إطفاؤه اليوم. وتضيف إنباء بي بي سي إن "المسؤولين العراقيين يلقون باللوم في هذا التفجير على الانفصاليين الكرد من حزب العمال في تركيا".

أما في ما يتعلق بقضايا الحدود فقد ذكرت القنوات الفضائية أن حوالي ١٨٠٠ عراقي وصلوا من سوريا اليوم، وذكرت السومرية أن ٤٧٦٥ عراقيا عادوا من سوريا خلال الأيام الثلاثة الماضية وان العراق قد رحب بعدد قليل فقط من اللاجئين السوريين. ونسبت صحيفة زمان مالطا للحكومة العراقية قولها يوم أمس بأنها غير قادرة على تقديم المساعدة للاجئين السوريين الهاربين من الاقتتال المتواصل في بلادهم و سوء الوضع الأمني. في اخبار اخرى ذكرت المدى ان عددا من اعضاء لجنة الخدمات البرلمانية يوجهون الانظار الى قانون المعلوماتية المقترح داعين إياه بأخطر المقترحات التي رفعت للبرلمان. هذه أخبار جيدة لأن هيومن رايتس ووتش دعت إلى تعديله ونشرت تقريرا يتعلق بالنصوص السيئة للقانون والعقوبات المخيفة المذكورة فيه على انه انتهاك لحرية الكلام. جاء في تقرير هيومن رايتس ووتش: "أن الحكومة العراقية تواصل عملية تشريع ما أشارت إليه بأنه قانون الجريمة المعلوماتية من اجل تنظيم استخدام شبكات المعلومات والحواسيب وغيرها من الاجهزة والمنظومات الالكترونية. كانت القراءة الاولى للقانون امام مجلس النواب في ٢٧ تموز ٢٠١١، ومن المتوقع ان تجري القراءة الثانية في تموز ٢٠١٢. وحسب المسودة الحالية، فان التشريع المقترح ينتهك المعايير الدولية التي تحمي حرية الكلام و حرية المشاركة".

أخيرا، يا لنوري المسكين، فقد كان الكذب سهلا عليه دائما وقد اعتاد على أدائه بشكل جيد. في الفترة الأخيرة كذب بشأن رسالة وردته من الرئيس أوباما بشأن عقد شركة اكسون موبيل مع إقليم كردستان الذي طلب المالكي من البيت الأبيض التدخل من اجل إيقافه، حيث أصر المالكي على أن البيت الابيض يقف الى جانبه. ومع ان بعض وسائل الإعلام قد فرحت بهذا الخبر وتماشت معه دون تبصر، فقد ذكرت وسائل اخرى بان كذبة المالكي لا تضيف شيئا و لا معنى لها. تنظر (روداو) في "منطقية" ادعاءات المالكي قائلة:

بالنسبة الى كون الرسالة " ايجابية و مقنعة " فان ذلك يوحي بانها صيغت بلغة دبلوماسية. من المحتمل جدا ان الرئيس اوباما قد فسر ذلك استنادا إلى المنظومة السياسية والاقتصادية التي يديرها السوق، فالشركات الأهلية تصنع قرارات عملها خارج سيطرة الحكومة، من هنا فان الرئيس اوباما لا يتمكن من التدخل في قراراتها، ويبدو ان هذا هو صلب الموضوع في الرسالة . لكن إذا كانت الرسالة تقول اكثر من ذلك مما يمكّن بغداد من الادعاء بان حكومة الولايات المتحدة تدعم بغداد ضد أربيل، فإننا ندعو مكتب المالكي لنشر متن الرسالة كاملا من اجل تحقيق الشفافية، وإلا فأن القضية ستبقى مسألة سياسية ودستورية داخلية بالنسبة للعراقيين يجدون لها الحلول بأنفسهم دون جر الحكومات الأجنبية إلى النزاع الداخلي بينهم. اخيرا فان الأفعال أقوى من الأقوال، إذ أن وصول شركة شيفرون كمستثمر جديد في إقليم كردستان في نفس اليوم الذي نشرت فيه رسالة الرئيس أوباما يعتبر تصديقا لكلامنا أعلاه".

عن : نيويورك تايمز

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح